



معرف الكائن الرقمي للمقال: (DOI)10.54239/2319-023-002-009

"قراءة في نظام التيمار العثماني: لواء نابلس والقدس

وإيالة الجزائر أنموذجا"

A Reading of the Ottoman Timar System: "Nablus, Jerusalem, and Algeria Districts as an Example"

د/ جمال بن أحمد عيسى *

جامعة مصطفى اسطنبولي-معسكر/ الجزائر

djamelbenahmedaissa93@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/10/29

تاريخ المراجعة: 2024/08/15

تاريخ الإرسال: 2024/08/05

الملخص:

تعرف كل الدول والإمبراطوريات على مر الأزمنة التاريخية وحتى إن اختلف المكان على مصادر دخل متنوعة لخزينتها فيما يعرف بالنظام الجبائي أو غيره، ومن الأمثلة على ذلك في التاريخ، الخلافة العثمانية التي امتدت من 1299م إلى غاية 1924م باحثة لنفسها عن مصادر دخل مختلفة ومتنوعة، أبرز هذه المداخل عائدات نظام التيمار والتي كانت بمثابة أراضي تتحكم فيها الدولة العثمانية بقوانين خاصة في أرجاءها سواء في الشرق بمنطقة الهلال الخصيب أو غربا في إفريقيا. ولأجل هذا جاءت هذه الدراسة لإبراز نظام التيمار بلواء نابلس والقدس وإيالة الجزائر وإظهار الصورة الحقيقية له مع محاولة إجراء مقارنة له بهاته الألوية والولايات العثمانية، ولقد اعتبر هذا النظام نعمة ومصدر دخل مهم في بداية قيامها بل واعتبر كذلك بمثابة أجر للعاملين بها، لكنه في الحقيقة أصبح نقمة وعبئا في أواخر عهد الخلافة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: نظام التيمار؛ الخلافة العثمانية؛ النظام الجبائي؛ لواء نابلس والقدس؛ إيالة الجزائر.

* د/ جمال بن أحمد عيسى / الجزائر.

**Abstract:**

All countries and empires throughout history, even if the place differed, have known various sources of income for their treasury in what is known as the tax system or otherwise. An example of this in history is the Ottoman Caliphate, which extended from 1299 AD to 1924 AD, searching for various and diverse sources of income. The most prominent of these incomes were the revenues of the Timar system, which were lands controlled by the Ottoman Empire with special laws throughout its regions, whether in the east in the Fertile Crescent region or in the west in Africa. For this reason, this study came to highlight the Timar system in the Nablus and Jerusalem district and the Algiers province and to show its true image while trying to compare it to these Ottoman districts and provinces. This system was considered a blessing and an important source of income at the beginning of its establishment, and it was also considered a wage for its workers, but in reality, it became a curse and a burden in the late era of the Ottoman Caliphate.

Keywords: Timar system; Ottoman Caliphate; Tax system; Nablus and Jerusalem Brigade; Algiers Province.

- مقدمة:

تنسب الخلافة العثمانية إلى عثمان بن أرطغرل من سلالة الأوغوز التركية والتي استوطنت منطقة الأناضول وأسست فيها إمارتها متوسعة على منطقة الروميلي ثم بدأت في التوسع في كل النواحي وحاولت وضع نظاما لها والذي كان يغلبه الطابع العسكري خاصة بعد تأسيس الجيش الإنكشاري وقيام الدولة بتوسعاتها لتصل أقصى اتساعها في عهد السلطان سليمان القانوني بالقارات الثلاث (أوروبا، آسيا، إفريقيا)، وقد قامت الدولة العلية كذلك بوضع العديد من الأنظمة الإدارية والاقتصادية لتسيير إيلاتها وسناجقها ولعل من أنظمتها الإدارية والاقتصادية نظام التيمار الذي برز في آسيا وإفريقيا وعلى الخصوص منطقة الهلال الخصيب.

يعتبر النظام الإقطاعي من أقدم الأنظمة القبلية المستخدمة في العالم، وهو يتعلق بإدارة واستغلال الأراضي الذي توارثتها عن الدول السابقة، فقد كانت الدولة



تعتبر الأراضي ملكا لها وهو ما حدث في أوروبا خاصة في العصور الوسطى، ولكن مع مجيء الدولة العثمانية اعتمدت على نظام آخر وهو نظام التيمار باعتباره له أهمية في معرفة كيفية التعامل معه وأسس التي اعتمد عليها من حيث تطبيقه في معظم الإيالات والسناجق، وقد اعتبر أهميته ليس فقط في كونه مصدر دخل بل كان له دور كذلك في تكوين الجيش العثماني خلال حروبه، وعليه حاولنا دراسة هذا الموضوع معتمدين على المنهج التاريخي في تتبع كيفية بروز هذا النظام وبداية تطبيقه من خلال الوقوف على أهم المحطات ووصفها وتحليل ما يجب تحليله كما أننا اتبعنا المنهج المقارن في المقارنة من حيث توظيفه في لواء نابلس والقدس وإيالة الجزائر ونظرا لأهمية الموضوع من الناحية الاقتصادية بالدرجة الأولى حاولنا الانتقال من العام للخاص في هذه الدراسة أي من معرفة جذور نظام التيمار خاصة وأنه يتشابه مع نظام سابق عرفته أوروبا وهو النظام الإقطاعي وباعتبار أن الخلافة العثمانية الإسلامية لا بد لها أن تجعل النظام يتماشى مع الدين الإسلامي حاولنا توضيح ذلك بالتركيز على النماذج المذكورة سابقا - لواء نابلس والقدس وإيالة الجزائر - كل هذا الكلام جعل من موضوع التيمار ذو أهمية كبرى باعتباره النظام الذي جعل الدولة تتحكم في أراضيها بسهولة، وعليه حاولنا طرح الإشكالية العامة: ما مدى اعتماد الخلافة العثمانية على نظام التيمار كمصدر دخل لها؟ وكيف تعاملت معه في إيالة الجزائر ولواء نابلس وطرابلس؟

وتفرعت عن هذه إشكالية العديد من التساؤلات: ما هو نظام التيمار وماهي جذوره التاريخية؟ ومتى تأسس في الخلافة العثمانية؟ وما هي الأسس التي قام عليها خاصة في كل من ألويتها بنابلس والقدس وإيالة الجزائر؟ وهل يتشابه مع النظام الإقطاعي وما الهدف من ذلك؟ وأخيرا كيف اختل هذا النظام؟

1- مفهوم نظام التيمار وجذوره التاريخية:

نظام التيمار يقصد به تسليم الأراضي للمحاربين وجباية وارداتها من الضرائب مقابل إلزامهم بالخدمة العسكرية عندما تدعوا الحاجة لذلك ويكون هؤلاء الرجال عادة على استعداد للقتال والدفاع عن البلاد كمحاربين جاهزين، وهكذا قد وفر هذا النظام تثبيت نفوذ الدولة العثمانية في الريف والإيالات والحصول على الضرائب من جهة، و من جهة أخرى كانت عادة ما تمنح هذه الأراضي للفرسان السباهية والذي



يقصد بهم الجنود الخيالة في الدولة العثمانية الذين اقتطعوا الأراضي لاشتراكهم في الحروب وقد تنوعت مهامهم (العابد و توايت، 2017: 54).

لقد كان يطلق على نظام التيمار كذلك بنظام "ديرليك" أي المعيشة، (الزبيدي، 2009: 113) وكان يمنح حق الاستخدام والانتفاع بالأرض للذي منحت له، وكان هذا الحق على الأرض ينتقل من الأب إلى الابن ولكن دون أن يبيع الأرض أو يهبها أو يورثها، وقد استخدمت الدولة العثمانية نظام التيمار منذ بداية عهدها وطورته باستمرار حتى أواخر القرن 16، ثم بذلت بعد ذلك بذلت جهودا ضخمة لإصلاحه لكنها لم تكن في صالحها (إحسان أوغلي، 1999: 267).

يعود منشأ هذا النظام إلى أوائل عهد الدولة الإسلامية ومنهم من يردده إلى السلاجقة وإلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة، وخير دليل على ذلك أنه قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، بأنه كان يوزع الأراضي المفتوحة على المجاهدين في صدر الدولة الإسلامية، ثم جرى الخليفة عمر رضي الله عنه على سنته من بعده، غير أن توزيع الأراضي هنا لا تكون ملكا خاصا وعدم وجود إلزام على صاحبها بتجهيز عدد من الجنود. وهو على عكس النظام الإقطاعي عند البيزنطيين فكان يجري توزيع الأراضي بمقادير معينة على الجنود وعلى المدنيين ممن يخدمون الدولة وينزعونها لمن لا يفلح فيها وهذا يبين مدى الاختلاف الواضح (إحسان أوغلي، 1999: 267 ، 268).

أما النظام الذي جرى عليه الوزير نظام الملك عند السلاجقة يشبه إلى حد كبير النظام المتبع عند العثمانيين وقد حاول البروفيسور كوبرلي أن يثبت بالأدلة على أن نظام التيمار مأخوذ من السلاجقة وقد قام العثمانيين بإجراء عليه تعديلات كثيرة (إحسان أوغلي، 1999: 268).

الدليل على ذلك قد اختلفت الآراء لكن عرف منذ القدم أن توزيع الأراضي الميرية ولا سيما المكتسبة في الحرب يمتد تطبيقه إلى ما قبل الميلاد، ولهذا السبب طرحت أفكار عديدة عن اقتباس العثمانيين لهذا النظام في أوائل عهد الدولة الإسلامية، وتطلعنا الدراسات التاريخية على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوزع الأراضي المفتوحة على شكل أراضي للفتاحين وسار على منواله الخليفة الراشد "عمر بن الخطاب" من بعده،

ففي هذه الفترة لم يلتزم أصحاب الأرض بتجهيز عدد من الجنود والاشتراك في الحرب أو تقديم أي ضريبة أو هدايا للدولة (بوذبية و خالدي، 2018: 14).

وقد ظهر كذلك خلال عهد البويهيين بعد السيطرة على بغداد عاصمة العباسيين وازداد في العهد السلجوقي، حيث منحت هذه الأراضي لأفراد الأسرة السلجوقية وكبار موظفي الدولة والقبائل البدوية والقادة العسكريين والجنود، وهذا ما حاول المؤرخ كوبرلي اثباته أن النظام أخذ عن السلاجقة لكنه في الحقيقة وجد مند السلف السابق (بوذبية و خالدي، 2018: 15).

ولعل قبل الدولة العثمانية أخذ هذا النظام كذلك صلاح الدين الأيوبي في مصر حاكم الدولة الأيوبية ويتضح ذلك حينما منح الأمير سيف الدين علي بن أحمد الهكاري المشطوب نابلسي، كما أن نظام التيمار كذلك يشبه نظام البيزنطيين في توزيع الأراضي على الجنود وعلى المدنيين ممن يخدمون الدولة (بوذبية و خالدي، 2018: 15).

وعلى العموم هو نظام إداري ونتاج زراعي تكون فيه الأرض غير مملوكة للفلاح وحسب الشرع الإسلامي وللتدقيق فيه سنتحدث عن هذا النظام وطريقة تأسيسه وتوظيفه في الدولة العثمانية.

كما لا بد تفريق التيمار عن الزعامة والخاص والالتزام والمالكانة فإذا كان التيمار يأتي في المرتبة الأولى وبدخل يساوي بين 3000 إلى 19000 أقة فنقصد بالبقية: أ-الزعامة: هي نظام اقطاعي يأتي في المرتبة الثانية بعد التيمار ويبلغ دخل هذا الاقطاع من 19000 إلى 99000 أقة وكان يمنح للجنود السباهية (علاونة، 2014، صفحة 266).

ب-الخاص وتعني الاقطاعات الخاصة بالسلطان وعائلته ووزرائه وقادة الجيش في الدولة وهي من أجود الأراضي الزراعية ويصل دخلها الى من 99000 الى 100000 أقة (علاونة، 2014، صفحة 266).

ج-الالتزام: يعتبر من الأنظمة التي انتشرت بشكل واسع في الدولة العلية وهي بمثابة اقطاع العوائد الضريبية على مساحة أو منطقة زراعية تتألف من قرية أو عدة قرى وهذا الالتزام بمثابة عقد لمدة سنة (علاونة، 2014: 266).

د-الملكانة: هي الاقطاعات التي صدرت براءات منحها عن السدة السلطانية أو من ينوب عنها في دمشق وعكا بصيغة تفيد التملك. (علاوة، 2014: 266، 267)، وهكذا نكون قد قمنا بالتفريق بين المصطلحات الاقتصادية المستخدمة خلال فترة الدولة العثمانية من حيث أنواع نظام التيمار المراد دراسته.

2-تأسيس نظام التيمار في الدولة العثمانية وأسس تطبيقه:

عرف نظام التيمار تطبيقه مع بداية الغازي عثمان مؤسس الدولة العثمانية، حيث ضمن هذا النظام انتقاله من الوالد الى الولد بعد وفاة أبيه وقد تم توزيع معظم أراضي التيمار خلال عهد السلطان أورخان والسلطان مراد الأول، حيث كان يجري توزيع الأراضي الجديدة عقب الفتوحات ولا سيما في منطقة الروميلى أي المنطقة المطلة على الشاطئ أو الضفة الأوروبية، وكانت تمنح للغزاة والعائلات القادمة من الأناضول للاستقرار بها (احسان أوغلي، 1999: 268).

قام السلطان محمد الفاتح ببعض الاجراءات المهمة لتحكم في نظام التيمار بحيث قام باسترجاع العديد من أراضي الدولة والمقدرة بـ 20 ألف قرية ومزرعة ثم وزعها على عساكر السباهية "178"، وبعدها قام السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني بتكرار مثل هذه العملية (احسان أوغلي، 1999: 268)، وشرعت هذه الأراضي بفتاوي "أبي السعد أفندي"، وتعتبر هذه الصلاحية المخولة إلى أولي الأمر هي المستند الشرعي للقوانين المبنية على فتاوي أبي السعد مثل معظم أحكام القوانين العديدة الصادرة تحت اسم واحد وهو القانون الجديد، وقوانين التيمار والانتقال و قانون نامة، جميع الأحكام المتعلقة بالأراضي والتيمار، سواء في متون القوانين العمومية أو الخصوصية (كوندونز و أوزوتوك، 2008: 256، 257) والتيمار في الدولة العثمانية كنظام هو جزء من نظام الالتزام الذي يوجد على ثلاث فئات وكنا قد فصلنا هذا سابقا، وهي:

-الخاص أو أرض ديرليك: حاصلها 100 ألف أقة في السنة وتعطى للوزراء والسلطين.

-الزعامة: حاصلها 20 ألف أقة الى حد 100000 أقة.



-التيمار: حاصلها أقل من 10 آلاف أقة في السنة ويكلف أصحاب التيمار تجهيز مقاتل واحد يسمى "جبه لو" لكل 3 آلاف أقة وطرح مقدار معين "علوفة" لهم بدلا عن خدماتهم أي حق القليج أو السيف. (كوندونز و أوزوتوك، 2008: 763، 764)

أصدر السلطان سليمان القانوني في "قانون نامة" عدة قوانين وفرمانات تنص على تنظيم توزيع أراضي التيمار وقد جرى جمع تلك الفرمانات في مجاميع وهي موجودة في المكتبة الوطنية بباريس، ويضم نظام التيمار عدة أطراف هي:

-الرعايا: أي فئة الفلاحين والعاملين في التيمار.

-السباهية.

-الدولة.

فالدولة لها الملكية المطلقة المعروفة باسم "ترقية"، أما السباهية فهم الجنود الذي يسهرون على نظام التيمار والذي يشرف فيها السباهي على فلاحه الأرض وجمع الضرائب التي قررتها الدولة على الرعية ويجعل مقدار منها له وللجنود الذي يجهزهم، أما الرعايا فهم مكلفون بفلاحة الأرض التي يعيشون عليها وتسديد الضرائب المستحقة.

كانت هذه الضرائب تقريبا على شكل محاصيل ولا يحق للسباهي أن يتعرض للفلاحين بما لا يطيقونه حيث ينقلون هذه المحاصيل إلى أقرب سوق وهذا ما وجد في كتب العدالة "عادات نامة" وهي موجودة في أرشيف دفتر التحرير "الطابو" (احسان أوغلي، 1999: 268)

وأهم أساس في الأراضي هو انعدام حق التملك، وتنقسم التيمارات إلى نوعين، تيمارات حرة وهي التي يقدر السباهي فيها أن يجمع ضريبة "بادهوا" التي لا يعرف مقدارها، وإن لم توجد هذه الضريبة في قسم "تيمارات غير الحرة" (إحسان أوغلي، 1999: 270).

إذن نظام التيمار هو نظام إقطاعي اتبعته الدولة العثمانية حيث تقوم بتوزيع الأراضي على الجند السباهية نظير خدمة عسكرية تتمثل في تجهيز مقاتل واحد يسمى "جبه لو" لكل ثلاث آلاف أقة (بوذبية و خالدي، 2018: 18) وأقة هي عملة فضية ظهرت في عهد السلطان أورخان وتساوي ثلث بارة (صابان، 2000: 20)، ومن خلال أرض

قليج وهي مثل الأسهم في الأراضي بعد طرح مقدار علوفة والتي هي راتب الإنكشارية مقابل خدماتهم بإسم "بدل قليج" (بوزيبة و خالدي، 2018: 18).

وكان يطلق على صاحب التيمار لفظ "تيمارجي" ويعد التيمار أصغر اقطاع عثمانى دخله السنوي 3000 أقة الى 19000 أقة ووصل أحيانا الى 200 أقة (بوزيبة و خالدي، 2018: 19).

كما أنه لم يكن للمقتطع حق التمليك بل كان له حق الاستغلال فإذا توفي صاحب التيمار لا يكون للورثة حق التمليك بل حق الانتفاع فقط، كما أن "التيمارجي" يتمتع باستثمارات "خاصة تيشيفتلي" أو "كيليتش بييري" وهي تتألف من قطعة أرض أو طاحونة أو مزرعة عنب، يتحمل مسؤولية استثمارها ويحصل على كامل إيراداتها (بوزيبة و خالدي، 2018: 21، 22).

وكان التحرير يتم بمسح الأراضي وإحصاء السكان وتقدير الضرائب التي تجبى منهم والتفاصيل المتعلقة بها مع ذكر المكلفين بدفعها، وكان القيام بعملية التحرير يتم بإشراف خاص من النشائج ويدون كل ذلك في دفتر المفصل (بوزيبة و خالدي، 2018: 22).

3-أوجه الاختلاف بين النظام الاقطاعي ونظام التيمار:

يمكن التساؤل هنا عن وجه الشبه بين صاحب "صاحب الديرك" في نظام التيمار وبالسينيور/Senior النبيل في "النظام الاقطاعي"، والحال أن نظام التيمار يختلف اختلافا كليا عن الاقطاعية الأوروبية بوجه منها:

البشر في النظام الاقطاعي عبيد أو أنصاف عبيد والسينيور/Senior مالك حقيقي للأرض، فعلى خلاف نظام التيمار "السبايية" أو صاحب الأرض أي وكيل وليس مالكا للأرض وليس البشر عبيد بل أحرار مستأجرون للأرض (كوندونز و أوزوتوك، 2008: 765).

إن السينيور/Senior يضع القوانين السارية على البشر القاطنين في أرضه الاقطاعية، أما السبايبي فلا يحوز إلا على شيء من الصلاحيات العسكرية ليس له حق من الحقوق الشرعية، فالتشريع النافذ في الناس هو الشريعة الإسلامية (كوندونز و أوزوتوك، 2008: 765).

السينيور / Senior في النظام الاقطاعي له جيش خاص قد يحارب به حتى الملك، فهو الذي يجمع الجند للخدمة العسكرية، أما الجندي المسمى بـ "جبه لو" في نظام التيمار، فهو فرد من الجيش العثماني يعبه ويجهزه السبايحي. ينقسم المجتمع في النظام الاقطاعي إلى نبلاء وأحرار وأنصاف العبيد من العوام، أما في المجتمع العثماني لا توجد طبقات وكل واحد هو موظف. طبقة العوام لا يتزوجون بإرادتهم في النظام الاقطاعي، وعدم الزواج من امرأة حرة وهم ملزمون بالسخرة، وهنا أين الشبه مقارنة بنظام التيمار؟ العكس تماما في نظام التيمار هم رعايا لهم كل الحقوق وعلى ما ينص عليه الشرع (كوندونز و أوزوتوك، 2008: 765، 766).

4- أهداف نظام التيمار-نموذج من لواء نابلس ولواء القدس:

تتعدد نظام الأراضي في لواء نابلس بين زعامة وتيمار ومن أهم النماذج في لواء نابلس نختار: (علاونة، 2014: 269)

أ- تيمار قرية ييوس (1066هـ/1655م): توجد العديد من الأراضي بقرية ييوس سواء تيمار أو زعامة ومن ذلك مثلا لنوع من التيمار هو موجود في نص الحجة وفحواه أن: "لدى مولانا عبد الوهاب أفندي دام فضله، استأجر ابن كيوان من أقرانه رجب بك بن أحمد جاويش السبايحي فأجره بتيماره بموجب براءة شرعية سلطانية في جميع قرية ييوس وضواحيها".

ب- تيمار قرية يتما وعرفيت (1066هـ/1655م): كذلك لدينا نوع آخر بلواء نابلس وذلك بالضبط بقرية "يتما" التي تبعد جنوب نابلس بـ 15 كلم وقرية "عرفيت" من القرى الواقعة شمال غرب قرية تل (علاونة، 2014: 281) ولدينا نص الحجة الذي فحواه: "أنه ادعى فخر أقرانه محمد بك بن المرحوم سلمان بن مرعي على فخر أقرانه محمد بك بن المرحوم شعبان الحاضر معه بالمجلس الشرعي، وذكر في تقرير دعواه عليه أنه كان أجرة تيماره بقرية يتما وعرفيت من أعمال نابلس، وقدره ثلاث آلاف عثماني وثلاثمائة عثماني في مدة ست سنوات وعن كل سنة ثلاثة وأربعون قرش وثلاث قرش.... وهذا يدل على مداخل تيمار هذه المنطقة في لواء نابلس (علاونة، 2014: 271).

عموما التيمار كأراضي زراعية في لواء نابلس وزعت حسب خصوصيتها ونتاجها للزراعة وبالرجوع الى دفتر مفصل لواء نابلس والذي يعود لسنة 1548-1549م، حيث يظهر الدفتر نوعية المحاصيل الزراعية وأسعارها. ويوضح لنا الجدول في الأسفل لشخصين تحصلا على تيمار واخر زعامة وهي مازالت موثقة في سجل محكمة نابلس. -الجدول يمثل نماذج لأراضي التيمار في لواء نابلس: سجل محكمة نابلس الشرعية- سجل 01 (لسنة 1066هـ/1655م) (علاوة، 2014: 268)

مكان التيمار	صاحب التيمار	تاريخ الحجة	التيمار /الزعامة
لواء نابلس	رجب بك جاويش	12ربيع الأول لسنة 1066هـ	تيمار قرية ييوس
لواء نابلس	محمد أفندي	16جمادى الثانية سنة 1066هـ	زعامة كفر اللبلد

المصدر: سجلات المحكمة الشرعية بنابلس السجل رقم 01 (علاوة، 2014: 268).

أما بالنسبة للواء القدس فكانت توجد فيه التيمار والزعامات وللإشارة فإن الزعامات تتشابه مع تيمار في حين كانت تمنح لكبار القادة العسكريين من السباهية على عكس التيمار التي تمنح بصفة عامة للعساكر السباهية، وكانت عائدات السباهي في أراضي التيمار للواء القدس تتراوح بين 6000 إلى 19999 أقة، ووفقا لدفتر تحرير 131 العائد للفترة بين سنتي (932هـ-938هـ/1525م-1532م) فإن لواء القدس كان يضم 90 تيمارا منها 46 في ناحية القدس و44 في ناحية الخليل.

وغالبا ما تكون أراضي اللواء الواحد موزعة بين أنواع التيمار الثلاثة، فوفقا لدفتر مفصل لواء اللجون العائد لسنة (1005هـ/1596م) كانت القرى والمزارع مقسمة إلى "أراضي خاص همايوني" وهي الأراضي التي اقتطعت للدولة من الأراضي المفتوحة حديثا في عهد الفتوحات العثمانية، وكانت وارداتها راجعة لخزينة الدولة، وبعض منها للسلطان، فتقيد في الخزينة الداخلية (صaban، 2000: 105)، وهذه القرى توجد بها 9 أراضي وبالنسبة للمزارع 5 أراضي، أما بالنسبة لأراضي "خاص مير ميران أو أمير اللواء" الذي تمنح لكبار جند السباهية كحكام الألوية والنواحي وكبار العسكريين والموظفين، وكان ريعه يبدأ من 100000 أقة (غنايم عبد اللطيف و محافظة، 2009: 77، 78) وكانت هذه الأراضي موزعة إلى 4 أراضي في القرى و 7 أراضي في المزارع، أما بالنسبة



"للزعامات والتميمار" فكانت موزعة 42 أرض للقرى و 70 أخرى في المزارع (غنيم عبد اللطيف و محافظة، 2009: 78).

يمكن القول أنّ لأصحاب التيمارات قصور خاصة بهم لا زالت لوقتنا الحالي موجودة حيث هم الدولة في هذه الفترة هو أن تجمع الأموال، (علاونة، 2014، 275: 276) وقد لاحظ الرحالة الانجليزي "بلونت" حوالي سنة 1634م أن الهدف من نظام التيمار، ترويع الولايات لكي لا تستثمر فيها الأراضي بشكل أفضل وفي الواقع أن أحد الأهداف الرئيسية لهذا النظام هو توطيد النظام العام ويسهر عليه كل من الصوباشي وبك السنجق.

كما كان الهدف كذلك هو توفير القوات العسكرية لجيش السلطان حيث أنه عندما يصدر السلطان الأمر بالانطلاق في الحملة العسكرية، كان السباهية يجتمعون بزعامة الصوباشي، وهكذا الى أن يجتمعوا عند السلطان (اينالجبك، 2002: 179، 180). ولقد كان هذا النظام مرغوبا به في البداية لكن ساكنة المنطقة وصلوا إلى غاية الثورات في نهاية عهد الدولة العلية بسبب إهناكهم بالضرائب بشكل كبير اضافة الى ظلم الولاة أدى الى التفاف الساكنة حول الحركات الانفصالية (الصلابي، 2001: 300).

5- نظام التيمار بالجزائر وعلاقته بنظام الأجور:

قام العثمانيون بعد ضم الجزائر لها بتوزيع أملاك من نوع زعامة وتيمار على الرجال الذين أبلوا بلاء حسنا في الدفاع عن الثغور مثل ما جرى مع السيد عبد الملك سنة 979 هـ / 1572م الذي منح هو وأشقائه وأولاد شقيقه عبد المؤمن المتوفي ورجالهم تيمار وتوزيع خاص عبد المؤمن شقيق عبد الملك على أولاده، واستكمالا لتنظيمات الأراضي والشؤون المالية في إيالة الجزائر تم تعيين موظف يدعى كتحدا دفتر التيمار الذي يعمل تحت إمرة أمير الأمراء ونفس الشيء بالنسبة في المشرق قد خلص هذا النظام من عبء دفع رواتب العديد من الموظفين نقدا (ميلودي، 2018: 144، 145).

لكن نظام التيمار الذي أصبح يسهل الأجر على الفرد وعلى الإيالة بدأ يدخل في دائرة مشاكل ولهذا بدأت الإيالة تحوله في إطار الأملاك الهمايونية وأصبح الأجر يمنح نقدا ومن بين مشاكل نظام التيمار بالإيالة الجزائر تراجع مردود الأراضي وكثرة الشكاوى منه عند السلطان العثماني (سامح ألتر، 1989: 135).

ونتيجة لهذا وخلفا له ظهر نظام السليانة بإيالة الجزائر وهي بمثابة رواتب تدفع للموظفين لكن بالرؤية إلى القرن السادس عشر مازالت آثار نظام التيمار موجودة مما يسمح لنا بالقول بوجود تزاوج بين النظامين في منح الاجور للموظفين وللجيش (ميلودي، 2018: 147).

وقد كان الخيالة المحليين يقومون بتسليحهم وذلك بهدف مشاركتهم في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية من خلال تجهيز خيالهم بكامل السلاح والعتاد (يوسف، 2019: 174).

6- اختلال نظام التيمار:

استمر هذا النظام من بداية الدولة العثمانية إلى أواخر القرن 16، وكان هو الأساس في الاقتصاد الزراعي، ثم لم يلبث بعد هذا التاريخ أن دبّ الفساد فيه، ولم توجد كافة الإصلاحات في إعادته، وهناك من يرجعون اختلال نظام التيمار لعهد السلطان مراد الثالث لعدد من الأسباب المعقولة، فقد كان أمراء البنادقة يمنحون التيمارات إلى غير مستحقيها مقابل حصولهم على الهدايا الوفيرة.

بداية الخلل بدأت تدب هيكل نظام التيمار في القرن السادس عشر والتي قامت الدولة بتحويل بعض الأراضي الداخلة في نظام التيمار إلى مقاطعات يزرعها الفلاحون ويدفعون ما عليها من رسوم وضرائب فيها عن طريق الالتزام، حيث يقوم الملتزم بدفع المبلغ المقرر على منطقة ما مسبقا مقابل أن يقوم بجمع ما عليها بنفسه، ويحصل الملتزم على ذلك الحق عن طريق المزاد لمدة ثلاثة أعوام حيث يدفع قسما من قيمة الالتزام مقدما ويتعهد بدفع المبلغ الباقي مؤجلا على أن يكفله في ذلك شخص آخر، وإذا جمع الملتزم حاصلات المقاطعة التي التزمها وسدد المبلغ المطلوب للدولة يكون المبلغ المتبقي هو مكسبه من ذلك، وإذا لم يستطع سداد المبلغ المطلوب تستولي الدولة على أمواله، وإذا لم تف الأموال بالمبلغ المطلوب يوضع في السجن (غنايم عبد اللطيف و محافظة، 2009: 94، 95).

في أوائل القرن 17 قام الصدر الأعظم قيوجي مراد باشا بتعيين من يدعي عين علي أفندي أمينا على الدفتر الخاقاني (احسان أوغلي، 1999: 270) وهو الذي كان قد تولى عددا من وظائف الكتابة والدفتر دارية وعمل أخيرا وكيلا للخزانة "خزينة

كتخداسي" فقام بأمر من الباشا بجمع القوانين والنظم الخاصة بنظام التيمار ووضع في ذلك كتابا عام 1607 باسم "قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان"، وهذا الكتاب وضع في 7 أبواب وهو كتاب يتحدث عن نظام التيمار ويرجع الخلل في نظام التيمار بالبواب السابع وهذا بسبب تراجع السبايحي صاحب التيمار عن المشاركة في الحرب، أما الثاني فهو عدم القيام بالتفتيش المنظم على الجنود، وهناك الكتاب المجهول المؤلف "كتاب مستطاب" يتحدث عن نظام التيمار وقال في الأخير أصبح أمراء السناجق يمنحون أراضي لغير أصحابها وفي عهد السلطان مراد الرابع والصدر الأعظم كوبريلي محمد باشا أراد تجديد كافة التيمارات إلا أنهم لم يستطيعوا إضافة إلى عدم مشاركة السبايحي في الحروب وكأن الأراض ملك خاص له (احسان أوغلي، 1999: 271، 272).

نتيجة تدهور حتى النظام البديل للتيمار وهو نظام الالتزام وما عانت منه من الضيقة المالية التي وصلت إليها الدولة العثمانية وخاصة أنها بدأت تبحث عن مصادر دخل أخرى، قامت بجمع كل أراضي الالتزام وبيعها للأشخاص مدى الحياة لمن يقدم أعلى المبالغ فيما عرف بنظام "المالكانة"، حيث يتصرف صاحب الالتزام بعائدات المقاطعة حتى وفاته. يقول أسعد المنصور: "لم يكن للحكومة قاعدة واحدة مطردة، فكانت أحيانا تجبى الأموال بطريقة الالتزام، فيدفع الملتزم مبلغا معيناً من المال وهو يأخذ حصة الحكومة، وهنا الطامة الكبرى والبلية على الفلاح" (غنايم عبد اللطيف و محافظة، 2009: 94).

إذن نظام التيمار إن كان مصدرا لقوة الدولة وقوة جيش الإيالات فقد مهد في النصف الثاني من حياة الدولة العثمانية إلى ظهور حركات الطغيان والتمرد، ولكي تتخلص منه الدولة العثمانية قامت بمصادرة الأراضي وعينت أصحابها في الدولة وأعطتهم رواتب، وأصدرت الدولة قوانين لتسيير الأراضي وشكلت لجنة لذلك، منهم أحمد جودت باشا الذي قام بجمع الفتاوي والفرامانات في أقلام الديوان الهمايوني وسن عام 1858 قانون الأراضي الذي يضم 132 مادة، فيما يعرف بدخول الدولة العلية مرحلة التنظيمات والاصلاحات (احسان أوغلي، 1999: 272).



- خاتمة:

يمكن أن نستنتج كخلاصة في الأخير أن موضوع نظام التيمار في الدولة العثمانية اعتبر نعمة ونقمة في نفس الوقت وعلى العموم: نظام التيمار هو اعطاء الجند هذه الأراضي مقابل تقديم الخدمات أثناء الحرب بجلب محارب لكل 3000 أقة.

- نستنتج أن التيمار هو جزء من نظام الالتزام الذي يوجد على فئات وتتشابه مع بعضها سواء الزعامات أو الخاص.

- نظام التيمار منقول بالدرجة الأولى منذ الفترة الإسلامية وكان كلما ينتقل من دولة إسلامية إلى أخرى تقع عليه اختلافات كثيرة وحتى في تنظيمه في الإيالات التابعة لها يوجد فرق.

- هناك فرق شاسع بين النظام الإقطاعي ونظام التيمار، فالإقطاعي يتحكم في الأرض وله عبيد أما السبايي فقد منحت له الأرض من طرف الدولة والأشخاص هم الرعايا ولهم حقوق وإيجابيات مبنية على قوانين عثمانية إسلامية.

- عرف نظام التيمار انتشارا في المشرق مثل إيالة نابلس وجعل الدولة تضرب عصفورين بحجر واحد العسكري يحارب من أجل الدولة وأجره من الأرض، كما أن هذه الأرض تعتبر مداخيل للدولة العلية ونفس النظام استخدم في إيالة الجزائر في بدايتها لكنه خلق عدة مشاكل وصل صداها للسلطة العثمانية مما جعل تغييره إلى نظام السليانة أمر ضروري.

- اختل هذا النظام مع النصف الثاني من بقاء الدولة العثمانية، وأصبح عبئا عليها رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة العلية فأنتهت نهائيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أقي كوندونز، وسعيد أوزوتوك. (2008). الدولة العثمانية المجهولة. إسطنبول، تركيا: وقف البحوث العثمانية.
- 2- أكمل الدين إحسان أوغلي. (1999). الدولة العثمانية "تاريخ وحضارة" (المجلد الجزء الأول). إسطنبول، تركيا: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.



- 3- إلهام يوسف. (2019). التشكيلات العسكرية العثمانية في الجزائر (1518-1587). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 41 (01)، 188-169.
- 4- حياة العابد، و زهرة توايت. (2017). الدولة العثمانية في عهد بايزيد الثاني - 886هـ، 918هـ/1481م، 1512م - الخميس مليانة، عين الدفلى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر .
- 5- خليل اينالجبك. (2002). تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار . (محمد الأرنؤوط، المحرر) بيروت، لبنان: دار المدار الإسلامي.
- 6- زهير غنايم عبد اللطيف، و محمد عبد الكريم محافظة. (2009). الرسوم والضرائب على الأراضي الزراعية في فلسطين خلال الفترة (921هـ-1246هـ / 1516م -1831م) . المجلة الأردنية للتاريخ والآثار ، المجلد 03 (العدد 03).
- 7- سارة بوذبية، و خديجة خالدي. (2018). نظام التيمار والالتزام في الدولة العثمانية - إيالتى العراق ومصر أنموذجا- مدية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، الجزائر .
- 8- سهيل صابان. (2000). المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- 9- شامخ زكريا علاونة. (2014). " أراضي التيمار والزعمامة في لواء نابلس". مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد الأول (العدد الأول).
- 10- الصلابي علي محمد. (2001). الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط. بورسعيد، مصر: دار النشر والتوزيع الإسلامية.
- 11- عزيز سامح ألتير. (1989). الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية. (محمود علي عامر، المترجمون) بيروت، لبنان.
- 12- محمد ميلودي. (2018). الجهاز الوظيفي أواخر القرن 10 هـ/ 16م : الأسس والتنظيمات "دراسة على ضوء فرامانات مهمة دفترى". مجلة المفكر، 02 (01)، 132-161.
- 13- مفيد الزيدى. (2009). العصر العثماني. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر.